

# تأملات في العولة ونقدها

٢٠٠٣/٩/٢١

George Monbiot.

The Age of Consent: A Manifesto of a New World Order.

(سن الرشد: بيان لنظام عالمي جديد).

Flamingo, London.

2003.

274 pages.

يميل مؤيدو العولة عادة إلى اتهام منتقديها بـ«السلبية». أي أن المنتقدين، حتى حين يضطر المؤيدون في بعض الحالات إلى الاعتراف بصحة انتقاداتهم - خصوصاً عندما تؤكدوا الوقائع بما لا يقبل الشك - لا يقدمون بدائل إيجابية للنظام الاقتصادي والسياسي العالمي في شكله الحالي. إلا أن كتاب الباحث والصحافي البريطاني جورج مونبيوت يأتي ليطرح تحدياً مباشراً لهذا الموقف. إذ لا يكتفي مونبيوت بالبرهنة، من خلال تحليلاته المتحاشية، على أن النظام الحالي يفاقم من التفاوت في انحاء العالم بين البلدان الغنية والفقيرة، بل إن يقرب بينها، بل يقدم جملة من المقترحات البديلة.

تتسم انتقادات مونبيوت بجزرية حادة، وهي لا تتناول مواقف المؤيدين للعولة فحسب بل تتحدى، في الوقت نفسه، عدداً من التيارات السياسية ضمن الحركة المترامية المعارضة للعولة، التي تأتي تحت أسماء وشعارات مختلفة مثل «ضد العولة» أو «ضد الرأسمالية» أو «من أجل العدالة الاجتماعية». ومن بين الذين يشملهم الهجوم التيارات الفوضوية ضمن هذه الحركات، التي يقول إن معارضتها لإقامة مؤسسات عالمية قوية تترك الضعفاء والمسحوقين أكثر انكشافاً أمام القوى الصناعية المتقدمة. كما يعارض الداعين إلى العودة إلى مفهوم غامض يركز على «المحلية» أو الاكتفاء الذاتي ويرفضون في حالات كثيرة حرية التجارة، غافلين بذلك عما في هذه من إمكانيات كبرى لإعادة توزيع الثروات على النطاق العالمي. كما يعارض على الأساس نفسه الأطراف التي تتخذ «سياسات أخلاقية» (مثلاً، الدعوات إلى المقاطعة)، معتبراً أنها مواقف فردية قد تريح الضمير لكن تفقر إلى أي فاعلية.

بدل ذلك يرى مونبيوت وجوب إقامة موقفنا من «ديكتاتورية المصالح الراسخة» على توسيع إمكانيات الديمقراطية لتشمل البعد العالمي بأكمله. ويقول: «مهمتنا ليست أطاحة العولة بل الاستيلاء عليها واستعمالها وسيلة للقيام بأول ثورة ديمقراطية للبشرية كلها».

موقف مونبيوت الأساسي هو أن المؤسسات التي أقيمت خلال العقود الخمسة الماضية بهدف إدارة العالم في شكل ديمقراطي هي عملياً معادية للديمقراطية. مثلاً، هناك نقاط ضعف واضحة في ديمقراطية الأمم المتحدة، حيث تتمتع الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن بحق النقض. وقد اتضح هذا التفاوت في النفوذ بشكل درامي في المواجهات الديبلوماسية عشية الحرب على العراق، عندما تمكنت الدول القوية والغنية من رشوة أو ابتزاز دول صغيرة ضعيفة للحصول على الأصوات، فيما لا يتربع على السلطة في كل مكان غير الذين تحظى سياساتهم بموافقة الأسواق المالية.

ومن المؤسسات التي يركز عليها المؤلف أيضاً البنك الدولي وصندوق النقد. ويعتبر أن المؤسسات مع الدول الفقيرة تخضعان للاغتيال، أي دول «جي ٨»، خصوصاً الولايات المتحدة التي تملك ١٧ في المئة من الأصوات ويمكنها بالتالي استعمال الفيتو ضد أي قرار رئيسي تريد (القرارات الرئيسية تتطلب غالبية ٨٥ في المئة من الأصوات). هكذا لا تجد الدول الفقيرة خياراً سوى الانصياع الأعمى لمبدأ «حرية السوق» مهما كان الثمن. وهناك أيضاً منظمة التجارة العالمية التي تبدو للوهلة الأولى «ديمقراطية»، إذ يتمتع كل من الدول الأعضاء بصوت واحد. لكن أجندتها في الواقع بيد «الأربعة الكبار»، أي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان وكندا، ولذا أصبح ابتزاز الدول الفقيرة من قبل الغنية من الممارسات الشائعة فيها، تماماً مثل صندوق النقد والبنك الدولي.

وتقوم منظمة التجارة العالمية، مثل صندوق النقد والبنك الدولي، بفرض «حرية السوق» على الدول الفقيرة المدينة، مجبرة إياها على إزالة القيود على التجارة وحركة رأس المال، وخصخصة القطاع العام، في الوقت الذي تواصل فيه الدول الغنية إجراءات الحماية لمنتجاتها. وتجد الدول الفقيرة نفسها نتيجة ذلك في حلقة مفرغة من المديونية، التي لا تنتهكها اقتصادياً فحسب بل سياسياً أيضاً، وكل ذلك لأنها مجبرة على اتباع سياسات يقررها الآخرون. ما العمل تجاه هذا الوضع؟ تتمثل جذرية الحل الذي يقدمه مونبيوت لمشكلة التباين المتزايد في مستويات الثروة والنفوذ في العالم، في رفضه أي محاولة لأصلاح المؤسسات الموجودة حالياً والدعوة إلى الغائها

وأقامة مؤسسات جديدة مكانها. ويستقي نموذجاً للحل من الاقتراح الذي قدمه الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز في ١٩٤٣ بهدف تغيير شروط التجارة بين الدول. وتلخصت فكرة كينز بإنشاء بنك عالمي - «الاتحاد الدولي للمقاصة» - يضمن قيام الدول الدائنة بتشغيل مستحقاتها في اقتصادات الدول المدينة. ولهذا البنك أن يصدر عملته الخاصة - «البانكور» - التي تستعمل لقياس العجز أو الفائض لكل بلد. ويكون لكل بلد حساب جار مدين في ذلك البنك يعادل نصف معدل قيمة تجارته خلال السنين الخمس السابقة. ويعطي هذا لكل من الدول دافعا قويا بنهاية كل سنة لتصفية حسابها مع البنك، أي التخلص من أي عجز أو فائض لديها لتلك السنة.

الآلية التي تتكفل بذلك هي الفائدة التي يفرضها البنك على أي بنك مركزي يستعمل أكثر من نصف حسابه المدين (أي أنه يتجاوز الحد المقبول من العجز التجاري)، وذلك بنسبة تتصاعد مع تصاعد الدين. كما يفرض البنك على البلد المدين خفض قيمة عملته بمقدار يصل إلى خمسة في المئة لمنع تصدير رأس المال منه. في المقابل، وهنا جوهر الابتكار الذي قدمه كينز، فإن هذا النوع من الضغط يسلط على الدول الدائنة أيضاً. وذلك بفرض فائدة بنسبة عشرة في المئة على البلد الذي يتجاوز رصيده في البنك نصف المبلغ المخصص له في الحساب المدين. كما يتعين على ذلك البلد رفع سعر عملته والسماح بتصدير رأس المال منه. وإذا كانت النتيجة في نهاية كل سنة أن رصيده يتجاوز المديونية المفتوحة له، يقوم هذا البنك الدولي الجديد بمصادرة تلك الزيادة. ويتم تحويل كل المصادرات والفوائد المستحصلة إلى «صندوق الاحتياط» الذي يوضع تحت تصرف البنك.

والغاية من مقترحات كينز التي قدمها في ١٩٤٣ ورفضتها الولايات المتحدة، الدولة الدائنة الأكبر في العالم، كانت إيجاد توازن بين الدول التي تعاني من العجز وتلك التي تتمتع بفائض، لأن الأرصدة والديون كانت ستجبه خلال الدورة السنوية إلى الغاء بعضها بعضاً. ويؤكد مونبيوت أن إقامة بنك كهذا، مع بعض التعديلات الضرورية، ستضع حداً لما نجده الآن من فوائض الانتاج في الدول الفقيرة والاسراف في الاستهلاك في الغنية، كما تنهي الحاجة إلى فرض سياسات «حرية السوق» وتؤدي إلى تخلص الدول الفقيرة من قبضة الشركات المتعددة الجنسيات والبنوك الأجنبية.

السؤال البديهي هنا هو: كيف يمكن تنفيذ اقتراح كهذا؟ المؤلف، كما أشرنا، يدرك مدى سذاجة «السياسات الأخلاقية» ويرى أن بإمكان الدول الفقيرة الرد على الابتزاز الذي تمارسه الدول الغنية ضدها بابتزاز مماثل. فالتقديرات تشير إلى أن مجموع ديون الدول الفقيرة للبنوك التجارية والبنك الدولي وصندوق النقد يبلغ نحو ٢,٥ ترليون دولار، أي أنه يقرب من ضعف مجموع احتياط بنوك العالم مجتمعة (١,٣ ترليون دولار). والمعنى الفعلي لهذا، حسب مونبيوت، أن «عالم الفقراء يملك بنوك عالم الأغنياء». ويسمح هذا للفقراء بتنسيق جهودهم للمطالبة بشروط جديدة للمديونية، وأن يضمنوا الحصول عليها من طريق التهديد باسقاط الديون كلها دفعة واحدة. ولا بد أن يكون من بين الشروط الجديدة الاستعاضة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بألية مشابهة لـ«الاتحاد الدولي للمقاصة» تقوم تلقائياً بموازنة التباينات في التجارة الدولية.

يضيف المؤلف إلى هذه الفكرة اقتراحاً بإنشاء مؤسستين دوليتين جديدتين: الأولى هي «منظمة عدالة التجارة» التي تسمح للدول النامية باتخاذ سياسات الحماية لتحقيق نموها، تماماً مثلما فعلت دول مثل الولايات المتحدة وبريطانيا في الماضي لتحقيق طفرتها الاقتصادية. وعندما تتقدم اقتصادات الدول النامية سيتعين عليها التخلي بالتدريج عن الحماية، فيما يتعين على الدول الغنية في الوقت نفسه إزالة كل الحواجز على حرية التجارة التي تمنع واردات الدول الفقيرة من الدخول. إضافة إلى ذلك على المنظمة أن تفرض قيوداً على ممارسات الشركات العابرة الحدود في الدول الفقيرة (القيود الحالية طوعية فقط).

الابتكار الآخر، هنا، يتعلق بإنشاء ما يمكن تسميته «برلمان العالم» الذي لا يقع أعضاؤه تحت سيطرة حكومات الدول التي ينتمون إليها - أي أنه سيكون برلماناً عالمياً وليس دولياً، ولا يخضع بالتالي للابتزاز الذي تمارسه الدول الغنية على الفقيرة. ويمكن لمجلس كهذا أن يشكل بديلاً ديمقراطياً لمجلس الأمن، تحتسب فيه أصوات كل بلد حسب عدد السكان ومدى ديمقراطية النظام السائد (وفق معيار عالمي للديمقراطية).

من الصعب في مقال كهذا تقديم عرض تفصيلي لكل اقتراحات مونبيوت. لكن يمكن القول إن كتابه مثير لأشد الاهتمام. وحتى إذا اعترض القارئ على بعض آرائه فلا بد من الاعتراف بقوة حججه وجديته تفكيره والتزامه الشخصي العميق بهذه القضايا الملحة. إضافة إلى ذلك فإن اقتراحاته تنطلق من منظور عالمي ووعي تاريخي عميق. وإذا قد يصعب على البعض تصور حدوث هذه التغيرات الثورية في الاقتصاد العالمي فلا بد أن نتذكر، كما يقول مونبيوت، أن كل التغيرات الثورية اعتبرت «مثالية» إلى أن تحققت فعلاً على صعيد الواقع. وهل يمكن لأي دارس للتاريخ انكار هذا؟

تاكيس غيروس